

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس ان الحصانة النيابية رفعت عن وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بعد ان تمت مراجعة مضبطة جلسة أمس الاول واكتشاف وقوع خطأ في مجموع التصويت، وازاد الغانم انه تبين بعد مراجعة المضبطة ان 16 نائباً وافق على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الراض لرفع الحصانة عن الوزير الكندري بصفته نائباً في المجلس في حين لم يوافق 17 نائباً على التقرير وبالتالي ترفع الحصانة عن الوزير. من جهته، قال الوزير الكندري في تعليقه على قرار رفع الحصانة النيابية عنه ان الدستور الكويتي تم تفعيله وهو الذي يكفل حق التقاضي للجميع وقد مارس الشاكي حقه امام السلطة القضائية ويبقى القضاء الملاذ الآمن للجميع واحكامه عنواناً للحقيقة والصحة. من جانب آخر، وافق المجلس على مقترح بزيادة اعضاء لجنة التنمية والموارد البشرية البرلمانية الى سبعة اعضاء وزكي النائبين خليل الصالح وشفاء الهاشم لعضوية اللجنة، ووافق المجلس على سحب تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن قانون حماية المستهلك من جدول الاعمال واعادته الى اللجنة لورود العديد من التعديلات النيابية عليه، فالى التفاصيل:

تابع الجلسة سامح عبدالحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل - خالد الجفيل

المجلس وافق على سحب قانون "الاتصالات" لإعادة صياغته وكلف "الموارد البشرية" بإعداد تقرير عن نهاية الخدمة لموظفي القطاعين العام والخاص في غضون شهر

# «محاكمة الوزراء» و«الشدادية».. مداولة ثانية



الرئيس مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخريز وأمين السر يعقوب الصانع والمراقب سعود الحريجي مع الأمين العام علام الكندري على المنصة (هاني الشمري)

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر أمس، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو اخطار.

● مرزوق الغانم: انه، وردني من الأمانة العامة وعند التصويت على رفع الحصانة والذي انتهى برفض الحصانة عن عيسى الكندري، الحضور كالتالي: 17 موافقة، و16 عدم موافقة. وبمراجعة المضبطة تبين ان 16 موافقة و17 عدم موافقة وبالتالي ترفع الحصانة عن الوزير.

● وزير المواصلات عيسى الكندري: لقد تم تفعيل يوم أسس المادة 166 من الدستور والتي تكفل حق التقاضي أمام القضاء، وقد قام المجلس بإعطائه الحق ذاته، وببقي القضاء ملاذنا الآمن واحكامه عنواناً للحقيقة.

● عبدالكريم الكندري: رفع الحصانة يمثل سابقة وتحسب للوزير والحكومة عندما صوتت بالموافقة على رفع الحصانة، وأتمنى أن يكون بيد الحكومة لتمكين المواطنين من حق التقاضي.

● مرزوق الغانم: أشكر الوزير نيابة عن كل النواب. عبدالله الطريجي: ارجو إعادة تقييم لأحة التصويت حيث اضطر البعض لتغيير تصويته.

ونبه الغانم الى ان المجلس يصوت وفق اللائحة على تقرير اللجنة وهذا الأمر يدرس في مكتب المجلس.

بند الأسئلة

تناول قضية فقط بلاغات عن عمليات ايداعات تحمل شبهة غسيل الأموال، مشيراً الى ان الإجابة كانت ان هذه امور تعتبر تدخل في أعمال النيابة العامة والقضاء. وازاد الشايع انه اوضح في سؤاله ان فقط البلاغات جاءت بسبب نقص تشريعي واستفسر عن اجراءات المجلس الاعلى للقضاء بشأن هذا النقص، مبرها عن اسفه ان تعتبر الحكومة السؤال تدخلا في أعمال القضاء.

وطالب الحكومة بان تتعاون مع المجلس حيث الأمر لا يعد تدخلا وإنما من باب التعاون لوضع تشريعات لسد النقص الموجود.

طفرة «الصحة»

الانتهاء منه في 2014/5/14. تقرير القضاء من جهته، قال النائب فيصل الشايع انه وجه سؤال لوزير العدل بشأن تقرير المجلس الاعلى للقضاء الدوري وما اذا كان قد

تنفيذ المشاريع والكل يعلم ان هذه المدينة الاكبر في تعداد السكان ففيها حوالي 60 ألف مواطن والمفترض ان تلتزم الوزارة في تنفيذ هذه المشاريع التي تخدم المنطقة ومخطط لإنشاء 4 اسواق مركزية ومتوقع ان يتم

لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل لإفادته عن الخطة الزمنية لإنشاء جمعية تعاونية في ضاحية صباح الأحمد.

● محمد الحويلة: وصلتنا الاجابة ولكن للأسف عودتنا الحكومة في التأخير في

اقول للوزير انت غيبت عن هذه المعلومات لأن اجابتك غير صحيحة، والمسؤولون هم غيبوا عنك المعلومة عليك معالجة الموضوع في أقرب وقت ممكن.

● سؤال محمد الحويلة بالمعلومات. ولدي معلومات ان احدهما تعمل على نظام سرية المعلومات والكويتيات ما عندهن هذا النظام والاخرى تعمل موظفة حساب على تنفيذ الاحكام والسجون.

الحويلة: الحكومة عودتنا على التأخر في تنفيذ المشاريع التميمي: إغلاق مركز القرين الصحي سنة بدعوى الصيانة مؤسف



وعن سؤال النائب عبدالله التميمي بشأن اسباب اغلاق مركز القرين الصحي، اوضح التميمي انه رغم الكثافة السكانية في هذه المنطقة الا انه تم اغلاق المركز الصحي هناك لاكثر من سنة بدعوى الصيانة. واستغرب التميمي اغلاق المركز لمدة عام كامل بدعوى الصيانة، مشددا على اننا في حاجة لإنشاء مراكز صحية اخرى وليس اغلاق مراكز موجودة.

وعقب وزير الصحة بالانابة الشيخ محمد العبدالله انه بسبب الاجراءات التي تضر بها الدولة تأخذ العقود اكثر مما يجب ان تأخذ، مشيراً الى ان وزارة الصحة مقبلة على طفرة كبيرة في عدد الاسرة والاجهزة وغير وارد ان يكون اغلاق المركز بسبب جبر النقص في مستشفيات اخرى.

وقال العبدالله انه لا مانع ان تجري اللجنة الصحية زيارة ميدانية لمركز القرين للاطلاع على سير العمل.

● عبدالله التميمي: هذا المركز ذهبت اليه اكثر من مرة ووجدته مهجورا ودون اي مظاهر بناء او ترميم، فمتى ينتهون من هذه الصيانة والترميمات؟



تقارير اللجان قانون محاكمة الوزراء عبدالكريم الكندري «مقرر اللجنة»: جملة التعديلات جاءت كالتالي:



سؤال يعقوب الصانع لوزير التجارة لإفادته بشأن الضوابط التي تتخذها هيئة أسواق المال لتعيين المراقبين الماليين لديها.

● يعقوب الصانع: رد الوزير أن هذه المعايير تحددتها القرار رقم 2012/24 وحدد مدة الخمس سنوات خبرة إلا انه في الوقت ذاته عادت الهيئة وردت على سؤالي الثاني أن مجلس مفوضيها اتخذت قرارا بإعفاء مدة الخمس سنوات في حال توافر شروط اخرى أساسية. وتارة اخرى وضعا شروطا آخر للاستعاضة عن مدة الخمس سنوات أن يكون مراقب الحسابات مرتبطا بمكتب حسابات ذي سمعة عالمية، فمن الذي يحدد تلك الخبرة والسمعة؟

● وزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج: لا شك نحن ندعم ونؤسس مبدأ السؤال والإجابة، واذ كانت هناك أي أمور غامضة في الإجابة فأرجو من النائب ان يعيد صياغة السؤال للاستيضاح وستقوم بالرد عليه من خلال ما يأتينا من سوق المال.

● يعقوب الصانع: عندما طالبت أسماء المراقبين ومؤهلاتهم وسيرهم الذاتية لم يعطوني اياها، وما يحدث في هيئة سوق المال غير مقبول، والمسألة مزاجية في الاختيار ويفترض على الهيئة ان تكون معيارا للشفافية والحكمة.

سؤال عبدالله الطريجي لوزير الداخلية بشأن تعيين شقيقتين من الجنسية الإيرانية في الإدارة العامة للمعلومات.

● عبدالله الطريجي: مركز المعلومات يحتوي على معلومات مهمة عن الكويت والوزير ما قصر في الإجابة، لكن ياليتها ما جاؤوني، يقول الوزير: عملنا إعلانا لكن لم يتقدم احد من المواطنين، وقال: انهما موظفتان عاديان وليس لهما علاقة

محمد الهدية

د.عبدالمحسن المدعج وكامل العوضي ود.نايف العجمي وماضي الهاجري وأحمد المليفي



دعوة الرويعي



صفاء الهاشم



داحسين قوبيعان



سعد الخنفور

# موافقة عامة على سحب قانون حماية المستهلك وتأجيل مناقشته إلى أول أبريل وتعديل التصويت على حصة الوزير الكندري برفعها

## الغانم: مكتب المجلس يدرس آلية التصويت على طلبات رفع الحصانة

### العبدالله: شارفنا على المصادقة على «البديل الإستراتيجي» للرواتب



الشيخ محمد العبدالله وم.عبدالعزیز الایرامیم ود.علي العمير



عيسى الكندري



الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود

انقره في المداولة الأولى  
الآن وترجي المداولة الثانية  
الجلسة المقبلة والقانون يحد  
من ارتفاع الأسعار ووضع  
فلسفة مجتمعية ليشارك  
المواطن في كيفية تقديم  
الشكاوى في زيادة الأسعار.  
● محمد الجبري: قانون  
مهم مثل هذا واشبع دراسة  
واقترح ان يتم التصويت  
على المداولة الأولى.  
● يوسف الزلزلة: المداولة  
الأولى يعني مناقشة وليس  
لدينا شيء نعرفه عن القانون،  
وتقديرنا لزملائهم النواب  
الذين لم يطلعوا على القانون  
يعطون لهم الفرص لمراجعتها.  
● مرزوق الغانم: اذا كان  
هناك توافق فليسحب التقرير  
ويعطى فرصة شهر للاطلاع.  
● علي العمير: نريد التعاون  
مع المجلس ومستعدون  
لسحب التقرير لحين الاطلاع  
على التقرير.  
ووافق المجلس على سحب  
تقرير قانون حماية المستهلك  
«موافقة عامة».  
● وتلا الاقتراح التالي:  
زيادة اعضاء لجنة تنمية  
الموارد البشرية من 5 اعضاء  
الى 7.  
(موافقة عامة)

**الطريجي: إيرانيان  
تعملان في «سرية»  
المعلومات» وتنفيذ  
الأحكام**

**العبدالله: العقود تأخذ  
دورة أكثر من الحاجة  
نتيجة ظروف الدولة**

**الهاشم: عدم  
مناقشتي في مقترح  
تعديل محاكمة الوزراء**

**مستغرب**

**المليفي: لسنا**

**قلقين من أي رقابة  
على تنفيذ مشروع  
«الشدادية»**

وترشح لها النائبان صفاء  
الهاشم وخليل الصالح وتمت  
تركبة النائبتين لعضوية  
اللجنة وترفع الجلسة ليوم  
1/4.

تنمية الموارد البشرية على  
اتم استعداد لتوصيف  
الموضوع ودراسة موضوع  
سلم الرواتب.  
● محمد العبدالله: قضية  
حل إشكالية سلم الرواتب  
للموظفين الحكوميين من  
مهم، وهناك اقتراح بان تكلف  
لجنة تنمية الموارد البشرية  
لدراسة الموضوع، وجرى  
التصويت على هذا الاقتراح  
وكانت النتيجة كالتالي: 30  
موافقة 35.

**موافقة على الاقتراح**

● تلا الاقتراح التالي: يتم  
التصويت على طلبات رفع  
الحصانة بشكل مباشر دون  
الرجوع الى تقرير اللجنة.  
● مرزوق الغانم: لتأكد  
فقط من النواحي القانونية  
والدستورية والألحاحية.

● تلا الاقتراح التالي: نقترح  
ان تكون بداية الجلسات  
الساعة 12 ظهرا.  
● مرزوق الغانم: سندرس هذا  
الاقتراح في مكتب المجلس لان  
هناك اقتراحا بشأنها مقدم من  
النائب نبيل الفضل.

**قانون حماية المستهلك**

انتقل المجلس الى مناقشة  
قانون حماية المستهلك.  
● يوسف الزلزلة: لم نطلع  
بما فيه الغفابة على التقرير  
فترجو اعطاءنا فرصة  
للاطلاع ويظل التقرير على  
جدول الأعمال.  
● وزير التجارة عبدالمحسن  
المدجج: مستعدون لمناقشة  
هذا القانون وانما كما قال  
ديوسف اذا كان المجلس يرى  
هذا الامر فما عندنا مانع.  
● يعقوب الصانع: لا يمنع

المدنية يعرفنا البيانات،  
فلتشكل لجنة لتوصيف  
الوظائف وهيكل الرواتب.  
● محمد العبدالله: قضية  
حل إشكالية سلم الرواتب  
للموظفين الحكوميين من  
أصعب القضايا التي تواجه  
المجلس والحكومة، ونحن  
لا نمانع في تشكيل لجنة  
خاصة أو دعوة المتخصصين  
في ديوان الخدمة، فالحكومة  
لا ترغب في إخفاء أي  
معلومة والعمل في البديل  
الإستراتيجي بدأ من العام  
2011 والقضية شائكة ومعقدة  
وتحتاج الى خلق توافق عام  
حولها.

● جمال العمر: القضية تم  
تسييسها ويمكن ان تمنحها  
اللجنة المالية أولوية دون  
الحاجة لتشكيل لجنة،  
فالحكومة لا تملك سياسة  
واحدة وواضحة بشأن  
الرواتب.  
● يعقوب الصانع: لجنة

جاهزة توصيفهم الوظيفي،  
فهناك فجوة بين مهندس  
يشتغل في القطاع النفطى  
ومهندس آخر يشتغل في  
وظيفة أخرى.  
● محمد العبدالله: اتفق  
مع الاختم صفاء، فالحاجة  
ملحة بتزويد المجلس من  
قبل مجلس الخدمة المدنية،  
بالبديل الإستراتيجي لسلم  
الرواتب في الحكومة، وعقد  
مجلس الخدمة 6 اجتماعات  
وسنطلع المجلس على سير  
عمل مجلس الخدمة المدنية  
بإذن الله في القريب العاجل.  
● يوسف الزلزلة: القضية  
ليست جديدة بل منذ العام  
2003، وسببها رواتب  
الحكومة لم تتم ولم تات  
ولن تات الى المجلس، اطلب  
من المجلس تشكيل لجنة من  
5 اعضاء تقدم تقريرا بشأن  
الرواتب وايجاد حل.  
● صفاء الهاشم: ابن الفريق  
المتخصص في ديوان الخدمة

مشروع إنشاء جامعة  
الشدادية وكانت النتيجة  
كالتالي: موافقة: 36، عدم  
موافقة: 3، امتناع: 0،  
الحضور: 42.

**موافقة وبحال للحكومة.**

● محمد الهدي: اطلب سحب  
قانون هيئة الاتصالات لكثره  
التعديلات التي وصلت من  
النواب ووزارة المواصلات  
وذلك من اجل إعادة صياغة  
القانون (موافقة عامة).  
وتلا الأمين العام اقتراحا  
بشأن تكليف اللجنة المالية  
بتقديم تقرير كامل عن  
مقترحات مكافآت نهاية  
الخدمة خلال شهر للقطاعات  
العام والخاص.  
● صفاء الهاشم: معلومة  
معركتي مع الخدمة المدنية  
منذ 15 عاما، فلم يعطني أي  
تقارير عن هيكل الرواتب  
او الوظائف، فأديوان عليه  
ان يزودنا بـ 35 الف وظيفة



مند الصبيح و خليل الصالح



راكان النصف وياسر ايل



جانب من الجلسة

## وزارة التجارة والصناعة

### إعلان من وزارة التجارة والصناعة

تعلن وزارة التجارة والصناعة مساهمي شركة الفارابي للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة بالدعوة إلى الجمعية العامة العادية طبقاً لنص المادة ٢٣٨ من قانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ المقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٣/٣٠ م بمجمع الوزارات - مقر وزارة التجارة والصناعة - بلوك (٢) الدور الأول قاعة الاجتماعات الكبرى (أ) وذلك لمناقشة تقرير الوزارة المتعلق بمخالفة الشركة بعض مواد قانون الشركات رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته اللاحقة ومناقشة جدول الأعمال وذلك بناءً على طلب أحد المساهمين.

- انتخاب مجلس إدارة جديد.

فيرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع أو من ينوب عنهم مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية، برج أحمد - شارع الخليج العربي بجانب ديوان الملا الدور ه تلفون: ١٨٤١١١١.

مصطحبين معهم مسندات ملكية الأسهم لاستلام بطاقة الحضور أو استمارة التوكيل.

#### ملاحظة:

في حالة عدم توافر النصاب سوف يعقد اجتماع الجمعية العامة المؤجلة يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٤/٦ م في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر الوزارة المذكور أعلاه، ويعتبر هذا الإعلان سارياً على الاجتماع المؤجل.

المدولة الأولى وكانت  
النتيجة  
موافقة 40  
عدم موافقة -  
الحضور 41  
موافقة على المداولة  
الأولى بإجماع 41 عضواً.  
وجرى التصويت نداء  
بالاسم على المداولة الثانية  
لقانون محكمة الوزراء  
وكانت النتيجة  
موافقة 40  
الحضور 40

**موافقة وبحال الى الحكومة.**

● وزير العدل د.نايف  
العجمي: الشكر الجزيل على  
اقرار القانون ونشكر اللجنة  
على تفهمهم للتعديلات التي  
تقدمنا بها، وخرجنا برأي  
واحد في حماية المال العام  
لا خلال صدور قانون محكم  
لا يقبل الطعن فيه مستقبلاً.  
● وزير التربية أحمد المليفي:  
صوتنا اسس على قانون  
الشدادية في مداولته الاولى  
ونحتاج الى المداولة الثانية،  
لأننا نتنازع مع الوقت ولا  
نريد ان يتوقف المشروع  
بسبب اجراء قانوني.  
● حسين قوبيعان: لا يمكن  
ان نعطي المجال مفتوحاً  
لانجاز الشداوية، فلا يمكن  
ان نوافق على هذا الطلب في  
ظل تخوفنا تجاه هذا المشروع  
وتقدمنا باقتراح بتكليف  
ديوان الحاسبة لمعرفة اسباب  
تأخير انجاز المشروع، ونريد  
ضمانات في جديّة تنفيذ هذا  
المشروع.  
● احمد المليفي: هناك  
ضمانات لكن أولاً السؤال  
الخاص بالشداوية لم يات  
إلينا رسمياً، القانون يلزم  
الحكومة والجامعة ان تقدم  
الحكومة تقريراً كل 6 اشهر  
إلى المجلس، وبالتالي المراقبة  
والمتابعة موجودة.  
وجرى التصويت على  
طلب تكليف ديوان الحاسبة  
اعداد تقريرها حول اسباب  
تأخير إنجاز مشروع جامعة  
الشدادية (موافقة عامة).  
وجرى التصويت نداء  
بالاسم على المداولة الثانية

فيما يتعلق بالتظلم من  
قرارات الحفظ كان النقاش  
حول وجوبية مسألة التظلم  
في حفظ البلاغات من جهة  
الحكومة، وقد حضر وزير  
العدل ووصلنا الى قرار بأنه  
في حال قامت احد الجهات  
الحكومية بتقديم البلاغ  
فتقوم اللجنة بحالة قرار  
الحفظ خلال شهرين للجهات  
المختصة حتى تقوم بالتظلم.  
● يوسف الزلزلة: القانون  
واضح فهناك تعديلات  
بسيطة وتدخل مباشر الى  
التصويت حتى لا تدخل في  
نقاش.

● فيصل الشايح: القانون  
هام لكن هناك أحداث حدثت  
في السابق وهناك مثال  
صارخ يرسلون محاميهم  
يرفعون قضايا بمستندات  
هزيلة وتحفظ القضية  
وإذا تقدم احد وحفظت  
القضية يجوز للأخرين ان  
يرفعوا القضية مرة أخرى  
بمستندات جديدة مثلما  
حدث في اللجنة الأولمبية.  
● عبدالله الكندري: ضمنا  
هذا النص ملاحظة الأخ  
فيصل الشايح فيجوز  
للمحكمة ان تقيد في حالة  
التظلم استكمال الإجراءات  
المتخذة اذا كان البلاغ المقدم  
رقيقاً.  
● فيصل الشايح: هل يجوز  
أي شخص آخر ان يتقدم  
بمستندات جديدة ويرفع بها  
القضية مرة أخرى؟  
● عبدالله الكندري: بكل  
تاكيد يجوز تقديم بلاغ جديد  
فيما يتعلق بتقديم مستندات  
جديدة.  
● يوسف الزلزلة: التعديل  
المقدم من الحكومة «كما  
تختار 5 آخرين كاعضاء  
احتياط واللجنة غيرتهم  
وجعلتهم 7» ونرى ان  
اقتراح الحكومة وجيه حتى  
لا نوسع دوائر القضاء.  
● عبدالكريم الكندري: زيادة  
العدد إلى 7 يخرج المحكمة  
من مسألة الحرج في حالة  
قبولهم للتظلم او الدخول  
في شبهة دستورية.  
● وجرى التصويت على

جمعية ضاحية صباح الناصر التعاونية

### إعلان

تعلن جمعية ضاحية صباح الناصر التعاونية عن رغبتها في

### التعاقد مع شركة متخصصة في الأمن والحراسة

فعلى الشركات والمؤسسات من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال التقدم بعروضهم في أطرف مغلقة إلى إدارة الجمعية (قسم السكرتارية) خلال مواعيد العمل الرسمية اعتباراً من يوم (الخميس) الموافق ٢٠١٤/٣/١٣ وحتى نهاية دوام يوم (الخميس) ٢٠١٤/٣/٢٠.

**ملحوظة:**  
تقدم الطلبات مرفقا بها صورة من الترخيص التجاري واعتماد التوقيع وسابقة الأعمال، علماً بأنه لن يعتد بأي طلبات تقدم بعد التاريخ المحدد.

مجلس الإدارة